صفحة تصدرها عُمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

خلال مارس الجاري:

سلسلة من اللقاءات الحقوقية في جنيف والسلطنة تحظى بإشادة أممية

شهد شهر مارس الجاري فعاليات متنوعة قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شملت مختلف الجوانب التوعوية والتثقيفية، وتخللتها زيارات ومشاركات متعددة، بالإضافة إلى استمرار اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات حول مختلف حالات حقوق الإنسان في السلطنة.

ولعل أبرز ما يميز شهر مارس الجاري هو الإشادة الأممية التي حصلت عليها السلطنة في اجتماع مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف الذي عقد وسط حضور أممي واسع، وتخللته مداخلات متعددة، ومن جانبها سعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاستثمار الاجتماعات الأممية فشاركت بوفد ترأسه المكرم محمد بن عبدالله الريامي رئيس اللجنة، وعقدت سلسلة من اللقاءات والمشاورات في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان على هامش مشاركتها في هذا التقرير. نسلط الضوء على مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

مجلس حقوق الإنسان في جنيف

اعتماد تقرير السلطنة

اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف تقرير السلطنة حول حقوق الإنسان بعد عشرات المداخلات التي أشادت بتجاوب السلطنة مع أكثر من ٣٠٠ توصية يتعلق أبرزها بحقوق المرأة وحقوق ذوي الإعاقة والطفل وسواها من التوصيات، وقد أشاد المناقشون الحضور بما حققته السلطنة في مجال حقوق الإنسان والصحة والتعليم وغيرها، وحظيت كلمة السلطنة بترحيب وقبول دولي حول أوضاع حقوق الإنسان فيها وما تشهده من تقدم وتطور في هذا الجانب.

وقال المكرم محمد بن عبدالله الريامي رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «إن التقرير لقي إشادة من قبل المجلس، وأكد على انعكاس عمل اللجنة بالتكامل مع الجهات المختصة على أرض الواقع».

وجاءت كلمة السلطنة للتأكيد على أنها ماضية قدما بكل عزم وثبات نحو مزيد من الحريات والحقوق، وبذل كل الجهود ووضع الإمكانيات المتاحة في سبيل تحقيق ذلك مع الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية، ومجموعة التعهدات التي قبلت السلطنة بإنجازها تأتي متسقة مع توجهها لتعزيز العدالة الاجتماعية في كافة المجالات وتوطيد مبادئ الحكم الرشيد وبناء دولة القانون والمؤسسات، وفي إطار الشعور العميق بالمسؤولية حول كل ما من شأنه تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان وفقًا للمعايير الدولية.

وأكدت كلمة السلطنة التي ألقاها سعادة السفير عبدالله بن ناصر الرحبي مندوب السلطنة الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف أمام المجلس أن السلطنة ماضية بكل عزم وثبات في اتجاه مزيد من الحريات والحقوق وأننا سنبذل في سبيل ذلك كل جهد ممكن، وستضع السلطنة في سبيل ذلك الإمكانيات المتاحة عبر الكوادر الوطنية كما تعمل على الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية.

تقرير موازٍ

وقد شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الاستعراض الدوري الشامل ضمن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العاصمة السويسرية جنيف.

قدمت اللجنة خلال الاستعراض تقريرا مستقلا موازيا للتقرير الحكومي الذي قدمته السلطنة وتم مناقشته في مجلس حقوق الإنسان، وذلك تأكيدا على استقلاليتها ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السلطنة.

وكانت السلطنة قد قدمت تقريرها الثاني الذي ركز على التوصيات والتعهدات الطوعية التي قبلتها السلطنة إبان مناقشتها تقريرها الوطني الأول في يناير من عام ٢٠١١م ومدى التقدم المحرز في حقوق الإنسان في شتى المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية، والتدابير التي اتخذتها السلطنة من أجل تعزيز حقوق الإنسان من خلال السعي للانضمام لمزيد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

حيث كانت التوصيات التي حصل عليها التقرير الأول للسلطنة ١٦٦ توصية وخلال مناقشتها أيدت السلطنة منها ١٠٣ توصيات ولم تؤيد ١٢ توصية، وقامت بالنظر في ٥١ توصية قبلت منها ٣٨ توصية ورفضت ١٣.

مشاركة اللجنة

وشاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي الـ٢٩ للجنة التنسيق الدولية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بفريق مكون من الدكتور عبيد بن سعيد الشقصي الأمين العام للجنة، وليلى بنت عبدالله العوفية مديرة دائرة المنظمات والعلاقات الدولية، ويتضمن جدول الاجتماع مناقشة التعديلات المقدمة على نظام اعتماد اللجان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية في القيام بعملها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومناقشة المقترحات الخاصة بإعلان مريرا بالمكسيك حول آلية تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر من العام الماضي، وتضمن جدول الاجتماع كذلك محاور تتعلق بدور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان أثناء الصراعات وبعدها، وقضايا اللاجئين والمهاجرين والمهجرين، وآليات مواجهة العنف المرتبط بالكراهية للأجانب والعنصرية، وشارك في الاجتماع ممثلين من مختلف دول العالم بهدف التعرف على الإجراءات الجديدة المقدمة على آلية تقييم اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وللاستفادة من الخبرات حول دور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في ظل التحديات الراهنة.

كما اجتمع وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة المكرم محمد بن عبدالله الريامي رئيس اللجنة بسعادة كيت جيلمور نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، وشهرزاد طاجاكستان رئيسة قسم الاستعراض الدوري الشامل؛ وذلك بمدينة جنيف السويسرية، كما حضر الاجتماع وفد حكومي برئاسة سعادة السفير عبد الله بن ناصر الرحبي سفير السلطنة، والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة.

هدف الاجتماع إلى تعزيز أوجه التعاون المشترك بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السلطنة،

وزيادة الوعي بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل لدى جميع الجهات المختصة من خلال تعريفهم بدورهم فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي وافقت عليها السلطنة، كما أكد اللقاء على أهمية التعاون بين جميع المؤسسات المعنية في السلطنة عند صياغة خطة العمل لتنفيذ التوصيات؛ حيث قامت اللجنة خلال الفترة الماضية بتنظيم حلقات عمل بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للجهات المعنية في السلطنة؛ حيث تعتبر اللجنة بمثابة حلقة وصل للتنسيق بين مختلف الجهات في السلطنة التي تعمل على ضمان تنفيذ توصيات الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان بالإضافة إلى دورها في إنشاء آليات محلية للإشراف على سير الأعمال في مختلف مجالات حقوق الإنسان المشمولة في التوصيات.

حقوق الطفل

وكان أعضاء لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة قد أشادوا كذلك بالتقدم الذي أحرزته السلطنة في مجال حقوق الطفل، وكذلك بالتقرير المقدم للجنة والردود التي أبداها وفد السلطنة أثناء مناقشة التقرير الوطني الثاني والثالث للسلطنة المقدم بموجب انضمام الدولة لاتفاقية حقوق الطفل وذلك بمقر الأمم المتحدة بجنيف، كما أبدت اللجنة المشكلة لمناقشة التقرير والمكونة من عدة دول من مختلف دول العالم ارتياحها لجهود السلطنة من أجل تحقيق مصلحة فضلى للطفل، وتطلعت اللجنة إلى مزيد من التقدم لحقوق الأطفال بالسلطنة مثمنةً في هذا الإطار الجهود التي تحققت في السلطنة في مجال الطفولة في مختلف القطاعات الأمر الذي يؤهل السلطنة لأن تكون دولة صديقة للطفل، وكانت لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة قد نظرت في يناير في مقر الأمم المتحدة بجنيف تقرير السلطنة الوطني الثالث والرابع المقدم بموجب انضمام السلطنة لاتفاقية حقوق الطفل.

التدريب والتأهيل

وقد سعت اللجنة خلال الفترة الماضية لتدريب وتأهيل مختلف المعنيين بحقوق الإنسان، والمختصين من المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى ممثلين من عدد ممن مؤسسات المجتمع المدني، وأعضاء وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ حيث نظمت عددا من الدورات، والورش، والبرامج التدريبية، لتعزيز دور اللجنة على المستوى التشريعي والعملي، وإطلاع المؤسسات على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية الحقوق، والتأكيد على أهمية التنسيق بين الجهات المعنية في السلطنة وذلك لتطوير وتعزيز دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ مهامها.

بالإضافة إلى تنمية الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان، والتعرف على آليات حماية حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية، والآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية بشأن حماية حقوق الإنسان فضلا عن الاتفاقيات الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان، وتعريف المعنيين بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حيث النشأة والمصطلحات المتعلقة بها، والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حقوق بعض الفئات الخاصة في المجتمع كالمرأة والطفل، والاتفاقيات المتعلقة بها، وبث الوعي بالقوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والاتفاقيات والبروتوكولات الأساسية لحقوق الإنسان، والأنظمة الإقليمية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومعرفة دور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة بمهام واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السلطنة؛ حيث تولي اللجنة اهتماما بالغا بموضوعات التوعية والتثقيف، والتدريب في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، ومن منطلق مفهوم الحق في المعرفة والحصول على المعلومات تنفذ اللجنة مجموعة من المناشط والفعاليات التي تسعى جاهدة من خلالها إلى نشر وتعزيز ثقافة الحقوق والواجبات عبر الوسائل المتاحة التي تساهم في نشر التوعية والتثقيف ومن بينها إقامة مجموعة من الفعاليات والندوات والمحاضرات والجلسات الحوارية وورش العمل التدريبية، بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة فيما يخص نشر هذه الثقافة، والتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتتطلع اللجنة من خلال إقامة هذه الدورة إلى تعزيز التعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات خلال المرحلة القادمة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها، كما تسعى اللجنة لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العماني بمشاركة كافة الآليات المحلية المعنية بحقوق الإنسان ورفع مستوى التأهيل للعاملين في هذا المجال، وحث المؤسسات ذات الصلة المباشرة بقضايا حقوق الإنسان لتعزيز قدرات المنتسبين إليها من خلال الورش والدورات التدريبية، ونشر الوعي والفهم بحقوق الإنسان من خلال زيادة طرح القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في مختلف وسائل الاتصال، وتشجيع انضمام السلطنة للاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي لم تنضم لها بعد.

نحو تعزيز حقوق الإنسان

محمد بن عبدالله الريامي
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

إن الإشادة الأممية التي حصلت عليها السلطنة خلال الاجتماع الأخير للجنة التنسيق الدولية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لم تأت مصادفة، وإنما جاءت بعد سنوات حافلة من العطاء في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، وبعد تطور ملحوظ في رعاية حقوق مختلف الفئات في المجتمع، وسن التشريعات والقوانين في المجالات المرتبطة بها.

أضف إلى ذلك الجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها في مجالات التدريب والتأهيل وإعداد المعنيين في مجالات مختلفة منها الطرق المثلى لكتابة التقارير الحقوقية، وكيفية التعامل مع حالات حقوق الإنسان المختلفة.

وإنَّ نظرةً سريعةً إلى ما وصلت إليه السلطنة في مجالات حقوق الإنسان تجعلنا ندرك حجم الإنجاز الذي تحقق للسلطنة بفضل الرعاية السامية للإنسان الذي أولاه مولانا جلالة السلطان المعظم –حفظه الله ورعاه- جل اهتمامه، فالسلطنة اليوم ممثلة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت عضوا في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية. فهي حاصلة على التصنيف (ب) في لجنة التنسيق الدولية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٣ مع سعيها الدؤوب لنيل التصنيف (أ)، وعضو منتسب في منتدى آسيا والمحيط الهادي، وعضو مشارك بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعضو مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان. وسوف تتولى اللجنة رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتصف عام ٢٠١٦ خلفا للمركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، الرئيس الحالي للشبكة.

وتواصل اللجنة نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته ومسؤولياته بالوسائل المختلفة إلى مؤسسات وشرائح المجتمع المختلفة، بهدف زيادة الوعي المجتمعي، وفي سبيل ذلك أعادت اللجنة تصميم موقعها الإلكتروني لكي يصبح مصدرا ثريا للمتابعين لأوضاع حقوق الإنسان في السلطنة وللاستفادة من المادة العلمية التي يوفرها، بالإضافة إلى تبني اللجنة فكرة تسيير قوافل توعوية إلى كافة المحافظات.

وحرصت اللجنة على التوعية والتثقيف بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان وواجباته؛ حيث يمثل ذلك حجر الزاوية الأساس للمنظمات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وتبذل المنظمات الحقوقية جهودا مضنية لتبصير مجتمعاتها بالحقوق المكفولة لها، والواجبات المتحتمة عليها.

وتمثل المعرفة بالحقوق والواجبات والالتزام بها صمام أمان للمجتمعات الإنسانية، فعندما يحصل كل فرد على حقوقه المشروعة، ويلتزم بالواجبات المنوطة به ينطلق المجتمع نحو البناء والتعمير، وتتوسع مدارك التفكير، فينعم الجميع بالطمأنينة والسعادة. وتشمل طرق التوعية والتثقيف التي تقوم بها اللجنة عددا من الوسائل، لا تقتصر على الأفراد فحسب، وإنما تستهدف مختلف مكونات المجتمع، ويتم استخدام وسائل عديدة في تنفيذها تختلف باختلاف الفئات المستهدفة.

كما قامت اللجنة على الصعيد المحلي برصد وتلقي بلاغات حقوق الإنسان، وحرصت على التعامل معها والبت فيها، كما نظمت زيارات متواصلة لمراكز التوقيف والإيواءِ والسجون، لمتابعة أوضاع النزلاء، والوقوف عليها، وبذلت جهودًا كبيرة في مجالي التوعية والتثقيف تمثل بإصدارها مجموعة من الكتب المتنوعة التي شملت مختلف جوانب حقوق الإنسان وواجباته ومسؤولياته، كما نظمت العديد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، وورش العمل التدريبية، بهدف تعريف المجتمع المحلي بالحقوق والواجبات، وتثقيفه في الجوانب المتصلة بها.

وها هي اليوم بحمد الله وتوفيقه تواصل مسيرها بخطى ثابتة مستلهمة نهج مولانا السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- لضمان وتعزيز حقوق الإنسان وواجباته في السلطنة، وللحصول على المكانة الإقليمية والدولية التي تليق بتاريخ السلطنة المجيد، وحاضرها المشرق.

وختاما نسأل الله العلي القدير النجاح والتوفيق وأن يستمر عطاء اللجنة في مجال نشر وتعزيز ثقافة الحقوق والواجبات على أرض عمان الغالية وأن يديم المولى عز وجل على عمان الغالية الأمن والسلام والرخاء وعلى مولانا المفدى -حفظه الله- بالصحة والعافية والعمر المديد.

من إصداراتنا:

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عددا من المطبوعات والمنشورات والكتيبات الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة الحديثة كتاب حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا الذي يُعد مرجعا من المراجع المهمة في مجال حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وإضافة حديثة إلى مكتبة حقوق الإنسان، ويتميز الكتاب بالشمولية، ويحتوي على جوانب مختلفة مما يتعلق بحقوق الإنسان؛ حيث قارن المؤلف من خلاله مقارنة علمية وموضوعية حديثة بين حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وحقوق الإنسان في الشرائع الأخرى.

سؤال ومعلومة:

مرض التوحد تظهر علاماته خلال الأعوام الثلاثة الأوائل من العمر، وهو عبارة عن مجموعة من الاضطرابات المعقدة التي تعوق نمو الدماغ وتكون بدرجات متفاوتة، حيث يعاني الطفل صعوبات في التفاعل والتواصل الاجتماعي (اللفظي، وغير اللفظي) وسلوكيات متكررة. ولذا تؤكد الأمم المتحدة على الحاجة للتوعية بالمرض. ويتطلب ذلك تكامل الخطط في السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل توعية المجتمع به.

السؤال:

متى يصادف اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي: @nhrcmedia١ gmail.com

سؤال العدد الماضي:

متى يحتفل العالم بيوم العدالة الاجتماعية؟

الإجابة:

في العشرين من فبراير من كل عام.

وقد فاز معنا كل من:

١. رفيف بنت زياد بن خليفة الهنائية.
٢. يزيد بن راشد بن ناصر السعيدي.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لنتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.